

الكويت 18 أغسطس 2025

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: إفصاح مكمل

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

والحاقاً لإفصاحنا المؤرخ 2024/6/12 بشأن موافقة مجلس إدارة بنك الخليج على تكليف أحد المستشارين العالميين لإعداد دراسة جدوى لعملية تحول بنك الخليج إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بعد أن حصل على عدم ممانعة من بنك الكويت المركزي على تكليف أحد المستشارين العالميين لإجراء تلك الدراسة، فضلاً عن تأكيدنا على التزام البنك بالحصول على موافقة بنك الكويت المركزي بعد الانتهاء من هذه المرحلة ولما تسفر عنه نتائج الدراسة.

نود إحاطتكم علماً بأن مجلس إدارة بنك الكويت المركزي قد قرر بتاريخ 2025/8/18 الموافقة المبدئية على تحول بنك الخليج إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، وبناءً على نتائج دراسة الجدوى لعملية تحول بنك الخليج والمعدة من قبل جهة استشارية عالمية متخصصة، فضلاً عن الإجراءات والمتطلبات الفنية والقانونية لعملية التحول والتي تم موافاة بنك الكويت المركزي بها. وقد جاءت الموافقة المبدئية الصادرة من بنك الكويت المركزي، والصالحة لمدة سنة من تاريخه، مشروطة بمجموعة من المتطلبات الفنية والقانونية والإجرائية المتمثلة فيما يلي:

1- يلتزم البنك خلال المهلة المبدئية ومدتها سنة باستكمال كافة المتطلبات التنظيمية والتشغيلية للتحول، والتقدم إلى بنك الكويت المركزي بما يفيد الانتهاء من تلك المتطلبات وبطلب الموافقة على التحول والسير قدماً في إجراءات التحول وفقاً لأحكام قانون الشركات، وفي حال عدم الالتزام بذلك فإنه سيتم إلغاء هذه الموافقة.

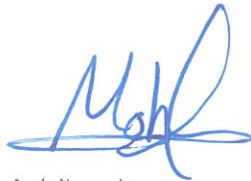
2- ضرورة التقدم إلى بنك الكويت المركزي للحصول على الموافقة على الجهات الاستشارية التي سيتم التعاقد معها.

[GBK Classification: PUBLIC]

- 3- موافاة البنك المركزي بحد أقصى نهاية ديسمبر 2025 ببيان نهائي عن عناصر النشاط القائم قبل التحول والذي سيستمر مع البنك بعد التحول، والبرنامج الزمني لتصفيته.
- 4- التقدم إلى بنك الكويت المركزي للحصول على الموافقة المسبقة على الخدمات والمنتجات المقدمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- 5- ضرورة أن يكون للمستشارين الشرعيين دور في متابعة التحقق من تحول المنتجات والخدمات القائمة لدى البنك إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ضمن اللجنة التوجيهية لعملية التحول، والحصول على موافقة بنك الكويت المركزي على المستشارين الذي سيتم تعيينهم لهذا الغرض.
- 6- عدم ممارسة أية أنشطة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية خلال الفترة القادمة وحتى تسجيل البنك في سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي.
- 7- تدعيم الجهاز الوظيفي بما يتفق ومتطلبات النشاط بعد التحول للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بما يشمل من تدريب وتأهيل الجهاز الوظيفي الحالي.
- 8- استيفاء كافة المتطلبات التشغيلية من نظم تشغيلية وآلية وسياسات، أخذاً في الاعتبار تعليمات ومتطلبات البنك المركزي في هذا الشأن.
- 9- موافاة بنك الكويت المركزي ببيان شهري تفصيلي يبدأ من 2025/9/30 موضحاً به التاريخ المتوقع لبدء وانتهاء كل إجراء للتحول وذلك خلال المهلة المقررة المشار إليها (سنة من تاريخه)، مع تحديد الأهمية النسبية لكل مهمة أو إجراء إلى إجمالي المهام.
- 10- إعداد سيناريو متحفظ لمعيار كفاية رأس المال يتضمن عدم استفادة بنك الخليج من معامل ألفا.

هذا ونؤكد لكم التزام بنك الخليج بالقوانين والتعليمات ذات الصلة بما فيها الحصول على أية موافقات قد تكون مطلوبة من الجهات الرقابية، وذلك للبدء بالإجراءات اللازم اتباعها في إطار عملية تحول بنك الخليج إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما سنقوم بالإفصاح عن أية تطورات جوهرية بهذا الشأن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



محمد جاسم البلوشي
نائب مدير عام الشؤون المؤسسية
رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح



نموذج الإفصاح المكمل

التاريخ	2025/8/18
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
عنوان الإفصاح	الموافقة المبدئية على تحول بنك الخليج إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية
تاريخ الإفصاح السابق	2024/6/12
التطور الحاصل على الإفصاح	<p>نود إحاطتكم علماً بأن مجلس إدارة بنك الكويت المركزي قد قرر بتاريخ 2025/8/18 الموافقة المبدئية على تحول بنك الخليج إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، وبناءً على نتائج دراسة الجدوى لعملية تحول بنك الخليج والمعدة من قبل جهة استشارية عالمية متخصصة، فضلاً عن الإجراءات والمتطلبات الفنية والقانونية لعملية التحول والتي تم موافاة بنك الكويت المركزي بها. وقد جاءت الموافقة المبدئية الصادرة من بنك الكويت المركزي، والصالحة لمدة سنة من تاريخه، مشروطة بمجموعة من المتطلبات الفنية والقانونية والإجرائية المتمثلة فيما يلي:</p> <p>1- يلتزم البنك خلال المهلة المبدئية ومدتها سنة باستكمال كافة المتطلبات التنظيمية والتشغيلية للتحول، والتقدم إلى بنك الكويت المركزي بما يفيد الانتهاء من تلك المتطلبات وبطلب الموافقة على التحول والسير قدماً في إجراءات التحول وفقاً لأحكام قانون الشركات، وفي حال عدم الالتزام بذلك فإنه سيتم إلغاء هذه الموافقة.</p> <p>2- ضرورة التقدم إلى بنك الكويت المركزي للحصول على الموافقة على الجهات الاستشارية التي سيتم التعاقد معها.</p> <p>3- موافاة البنك المركزي بحد أقصى نهاية ديسمبر 2025 ببيان نهائي عن عناصر النشاط القائم قبل التحول والذي سيستمر مع البنك بعد التحول، والبرنامج الزمني لتصفيته.</p> <p>4- التقدم إلى بنك الكويت المركزي للحصول على الموافقة المسبقة على الخدمات والمنتجات المقدمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.</p>

5- ضرورة أن يكون للمستشارين الشرعيين دور في متابعة التحقق من تحول المنتجات والخدمات القائمة لدى البنك إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ضمن اللجنة التوجيهية لعملية التحول، والحصول على موافقة بنك الكويت المركزي على المستشارين الذي سيتم تعيينهم لهذا الغرض.

6- عدم ممارسة أية أنشطة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية خلال الفترة القادمة وحتى تسجيل البنك في سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي.

7- تدعيم الجهاز الوظيفي بما يتفق ومتطلبات النشاط بعد التحول للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بما يشمل من تدريب وتأهيل الجهاز الوظيفي الحالي.

8- استيفاء كافة المتطلبات التشغيلية من نظم تشغيلية وآلية وسياسات، أخذاً في الاعتبار تعليمات ومتطلبات البنك المركزي في هذا الشأن.

9- موافاة بنك الكويت المركزي ببيان شهري تفصيلي يبدأ من 2025/9/30 موضحاً به التاريخ المتوقع لبدء وانتهاء كل إجراء للتحول وذلك خلال المهلة المقررة المشار إليها (سنة من تاريخه)، مع تحديد الأهمية النسبية لكل مهمة أو إجراء إلى إجمالي المهام.

10- إعداد سيناريو متحفظ لمعيار كفاية رأس المال يتضمن عدم استفادة بنك الخليج من معامل ألفا.

هذا ونؤكد لكم التزام بنك الخليج بالقوانين والتعليمات ذات الصلة بما فيها الحصول على أية موافقات قد تكون مطلوبة من الجهات الرقابية، وذلك للبدء بالإجراءات اللازمة اتباعها في إطار عملية تحول بنك الخليج إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما سنقوم بالإفصاح عن أية تطورات جوهرية بهذا الشأن

لا يوجد

الأثر المالي للتطور
الحاصل (إن وجد)

